وفرة إمدادات الغاز الطبيعي ستكبح الأسعار حتى مع ارتفاع الطلب

«موديز»: أسعار النفط بين 40 و60 دولاراً في 2018

مصطفى صالح

قالت وكالة «موديز انفستورز سيرفيس» انها تتوقع أن تتراوح أسعار النفط بين 40 و60 دولارا للبرميل في 2018، مضيفة أن وفرة إمدادات الغاز الطبيعي الأميركية ستكبح الأسعار حتى مع ارتفاع الطلب. وأضافت موديز: من المرجح أن تظل الأسعار في نطاق محدود، وربما تتقلب، بفعل مزيج من زيادة الإنتاج الصخري الأميركي وانخفاض الإمدادات العالمية وان كانت لاتزال كبيرة وعدم الامتثال المحتمل بتخفيضات الإنتاج المتفق عليها، خاصة إذا زاد فتور نمو الطلب.

وذكرت موديز أن أسعار النفط ارتفعت في أواخر 2017 بدعم من توقعات تمديد أوبيك اتفاقها لخفض الإنتاج و«اضطرابات سياسية» في منطقة الشرق الأوسط.

واضافت ان ارتفاع الأسعار داخل نطاق 40 إلى 60 دولارا أو فوقه سيؤدي إلى نمو في الإمدادات، وهو ما يؤدي معه إلى تقليل البلدان من امتثالها لحصص الإنتاج في اتفاق خفض الانتاج الذي ابرمته أوبيك، فيما سيتواصل ارتفاع الإنتاج الصخري الأميركي. وفي الوقت نفسه، فإن الإمدادات الوفيرة للغاز الطبيعي الأميركي ستحد من الأسعار، حتى مع ارتفاع الطلب.

وقال تيري مارشال، الخبير لدى موديز، ان الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط، إلى جانب اقرار منظمة الأوبك لتمديد اتفاقها على خفض الإنتاج، أدى إلى دعم أسعار النفط في أواخر العام 2017.

ارتفاع الأسعار يزيد الإمدادات ويقلص امتثال الدول لاتفاق «أوبيك»

وتضيف موديز أنه ومع هذه العوامل من المرجح أن تظل الأسعار محدودة، وربما متقلبة، بسبب مزيج من زيادة إنتاج الصخر في الولايات المتحدة، وارتفاع الإمدادات العالمية، وعدم الامتثال المحتمل لخفض الإنتاج المتفق عليها وخاصة إذا كان نمو الطلب أكثر فتور من السابق. واوضحت موديز انه بعد استثمارات رأسمالية قوية في العام 2017، ستركز شركات الاستكشاف والإنتاج في أميركا الشمالية على تعزيز عوائد رأس المال في العام 2018، على الرغم من أن زيادة الانضباط الرأسمالي ستعزز هذا النمو بعد ذلك.

واشارت إلى أن شركات الاستكشاف والإنتاج ستهدف إلى تحقيق نمو داخل المساحة النفطية الحالية وتحقيق تدفق نقدي افضل من السنوات التي شهدت تباطؤ في الارباح على خلفية تراجع الاسعار بنحو حاد خلال السنوات الماضية.

على صعيد آخر، قالت موديز انه وفي الوقت نفسه، ستواصل صناعة خدمات حقول النفط العالمية انتعاشها من تراجع أسعار النفط في العام 2018، على الرغم من أن تعافي سيكون بطيئا، غير أن العرض سيتواءم بشكل وثيق مع الطلب خلال العام 2018، مع تراجع العرض الحالي. وستواجه شركات خدمات حقول النفط ضغوطا مستمرة من العملاء، وارتفاع تكاليف العمالة.

في توقعاتها لعام 2018

«S&P»: تباطؤ وتيرة التراجع في التصنيفات السيادية الخليجية

محمود عيسى

توقعت وكالة ستاندارد آند بورز للتصنيف الائتماني (S&P) أن تتباطأ وتيرة التراجع في متوسط تصنيفات دول مجلس التعاون الخليجي السيادية في العام 2018.

واستعرضت الوكالة، في تحليل بقلم المدير التنفيذي والرئيس الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط هادي ملكي، نظرتها المستقبلية لأبرز القطاعات المهمة في دول الخليج على النحو التالي:

النظرة المستقبلية للتصنيف السيادي لدول الخليج

في العام 2017 خفّض محللو الائتمان المتخصصون في التصنيفات السيادية التصنيف السيادي للبحرين وسلطنة عمان بمقدار نقطتين لكل منهما، مع استمرار تدهور الوضع المالي والخارجي على نحو تجاوز التوقعات، غير أن المحللين أخذوا الآن بعين الاعتبار استجابات حكومات دول الخليج المتنوعة لانخفاضات النفط في السنوات المقبلة وادخالها في خططها المالية مع افتراض ان يبلغ متوسط سعر خام برنت 55 دولارا اعتبارا من العام 2018 فصاعدا.

استمرار الضغوط على الحكومات الخليجية لتأجيل أو إلغاء المشاريع

وفي الوقت الحالي، تعكس التوقعات السلبية للوكالة الخاصة بقطر النتائج المحتملة للمقاطعة على المؤشرات الاقتصادية والمالية والخارجية للدولة، خاصة إذا كانت المقاطعة مشددة أو اذا طال امدها.

القطاع المصرفي

تعرب الوكالة عن اعتقادها ان العام 2018، بصرف النظر عن أي تدابير متعلقة بالمخاطر الجيوسياسية، سيشهد استقرار الأوضاع المالية للمصارف الخليجية. ويعتقد المحللون المصرفيون أن نمو الإقراض سيظل هادئا في العام 2018 بالنظر إلى التوقعات بضعف النمو الاقتصادي في دول الخليج.

وقال ملكي: ينبغي أن تزيد تكلفة المخاطر في البنوك الخليجية بسبب اعتماد المعايير الدولية التاسعة لاعداد التقارير المالية وارتفاع قيمة القروض التي أعيدت هيكلتها والتي فاتت مواعيد استحقاقها، خلافا للقروض غير المستخدمة والتي تظهر في ميزانياتها العمومية. ومع ذلك، ستساعد المخصصات العامة التي بنتها البنوك الخليجية في السنوات الماضية على الانتقال السلس لدى تطبيق المعايير الجديدة، مشيرا الى ان البنوك الخليجية حققت تحسنا على صعيد السيولة في العام 2017، وان العام 2018 لن يشهد تغييرا كبيرا عن هذا التوجه.

المشاركون في ورشة العمل

«جولدمان ساكس» و«سيتي غروب» و«بنك أوف أميركا»

الإصلاح الضريبي يكبد 3 بنوك أميركية 28 مليار دولار

العربية. نت: توقعت مجموعة «جولدمان ساكس» المصرفية أن تتكبد 5 مليارات دولار في أول جردة حساب ضريبية بعد تطبيق قانون الضرائب الأميركي الجديد على أرباحها خارج الأراضي الأميركية.

ويترتب 66٪ من المبلغ على استرداد الأموال التي تحتفظ بها المجموعة في الخارج، في حين تتسبب تراكمات ضريبية أخرى لبقية المبلغ.

وقد سارعت المجموعة التي كشفت عن تلك الأرقام في إفصاح لها مطلع الاسبوع الجاري لصرف مستحقات كبار التنفيذيين من منح الأسهم لتخفيف المبالغ الضريبية المستحقة عليها.

وفي الوقت الذي حلقت فيه أسهم البنوك الأميركية على خلفية إقرار القانون الضريبي الخاص بالشركات، إلا أن القانون يرتب خسائر على المدى القريب نظرا للضريبة التي تستحق على المبالغ المستردة من الخارج وتناقص قيم الأصول التي تطولها الضريبة.

من جانبها أعلنت مجموعة «سيتي غروب» عن تكبد ما يصل إلى 20 مليار دولار، بينما يصل المبلغ لدى «بنك أوف أميركا» إلى 3 مليارات دولار، ويواجه بنك «كريديه سويس» خطر تكبد خسائر للعام الثالث على التوالي.

ويسمح القانون القديم للشركات بتأجيل سداد الضريبة على الأرباح المحققة خارج الولايات المتحدة إلى أن يتم استرجاعها. وبمقتضى القانون الجديد قد تصل نسبة الضريبة المفروضة على النقد الذي تحتفظ به الشركات خارج البلاد إلى 15,5٪ بينما تفرض على الأصول غير النقدية نسبة 8٪.

يذكر أن بنك جولدمان ساكس الذي يحتفظ بنسبة 40٪ من عائداته خارج الولايات المتحدة يملك 31,2 مليار دولار من الأموال التي أعيد استثمارها في الخارج حتى نهاية عام 2016.

دونالد ترامب

قالوا عن «البيتكوين» في 2017

في الوقت الذي أذهلت فيه «بيتكوين» العالم بمكاسبها ومسيرتها الصعودية خلال عام 2017، كانت العملة الرقمية بين المواضيع الأكثر إثارة للجدل والتخوف أيضا على مدار العام ذاته. واختلفت آراء كبار الخبراء والمصرفيين والاقتصاديين، فبعضهم أكد أن الحكمة تقتضي باحتفاظ المستثمرين بحيازاتهم من العملة الرقمية، فيما حذر آخرون من مخاطر محتملة جراء الهوس بـ «بيتكوين» وأخواتها، بحسب تقرير لـ «كوين دسك».

ـ بيتر شيف

رئيس شركة «يورو باسيفيك كابيتال» واحد من القلائل الذين توقعوا عام 2008، ورغم أنه كان متفائلا إزاء الذهب، إلا أن رأيه يختلف عندما يتعلق الأمر بالعملة الرقمية.

لا يتوقع «شيف» استفادة المستثمرين من «بيتكوين» رغم مكاسب البعض منها، إذ يرى أن معظمهم لن يتمكنوا من بيعها في الوقت المناسب لذلك.

ـ جيمي ديمون

في منتصف سبتمبر الماضي عندما اقتربت «بيتكوين» من 4 آلاف دولار، وصفها الرئيس التنفيذي لمصرف «جيه بي مورجان» بأنها وسيلة للاحتيال وفقاعة أسوأ من هوس «التوليب».

ـ راي داليو

مؤسس صندوق التحوط «بريدج ووتر أسوشيتس» قال إن التكهنات بشأن مسار «بيتكوين» تقترن بتوقعات عدم تبنيها على نطاق واسع كي تصبح عملة حقيقية.

وأضاف أنها ليست مخزنا للقيمة لأنها متقلبة بخلاف الذهب، علاوة على كونها سوقا للمضاربة ما يؤكد أنها فقاعة.

ـ جون هاثاواي

تصريحات كل من «داليو» و«ديمون» لاقت تأييدا من مستثمر الذهب لدى «توكفيل» لإدارة الأصول، الذي وصف العملات الرقمية بـ «النفايات»، قائلا إن الشركة لن تولي الاهتمام لغير المعدن النفيس.

ـ غوردون بلفور

أكد أحد أشهر مستثمري ومحتالي السوق الأميركي الملقب بـ «ذئب وول ستريت» أن «بيتكوين» ما هي إلا وسيلة احتيال بالفعل، مطالبا بضرورة الحذر إزاء الاستثمار بها، لاحتمال تلاشي قيمتها سريعا.

ـ وارن بافيت

وصف المستثمر المحنك وواحد من أغنى الرجال في العالم العملة الرقمية بـ «الفقاعة الحقيقية»، قائلا إنه من غير الممكن تقييم «بيتكوين».

ـ نيدجان ثيام

قال الرئيس التنفيذي لمصرف «كريدي سويس» إن العملة الرقمية تسهل المعاملات المشبوهة ما يجعلها تحديا كبيرا، معتبرا إياها مرادفا للمضاربة والفقاعة.

ـ كارل إيكان

يرى الملياردير مؤسس شركة «إيكان إنتربريسس» وأحد أكبر مشاهير وول ستريت أن «بيتكوين» ما هي إلا فقاعة توشك على الانهيار تماما كفقاعة أراضي المسيسيبي.

ـ بيل ميلر

كان للمستثمر الأسطوري رأي مغاير، وبدأ صندوقه «إم في بي 1» زيادة رهانه على «بيتكوين» و«بيتكوين كاش» إلى ما يقرب من نصف أصوله. «ميلر» لم يبد تأييده للعملات الرقمية علنية فقط، وإنما أسهب في تصريحاته للرد على من انتقدوها مثل «بافيت» و«ديمون» قائلا إن أيا منهما لم يدرس الأمر بدقة.

ـ مايك نوفوغراتز

رغم اعتراف المستثمر الملياردير بأن «بيتكوين» دخلت إلى نطاق الفقاعة خلال 2017، إلا أنه أعلن في أواخر سبتمبر عزمه إطلاق صندوق تحوط بقيمة 500 مليون دولار للتركيز على العملات الرقمية وتقنية «بلوك شين» الداعمة لها. وقال «نوفوغراتز» نصا في تصريحاته قبل أشهر: ستكون هذه أكبر فقاعة في حياتنا، والأسعار ستواصل الارتفاع، ويمكن جني الكثير من الأموال خلال هذه المسيرة، وهذا ما سنفعله.

ـ أسواث دامودران

نشر الأستاذ المالي بجامعة نيويورك والمعروف بعميد خبراء التقييم في «وول ستريت»، مقالا قال فيه: لا أعتقد أن العملات الرقمية ستصبح فئة من الأصول ولا يمكن أن تكون سلعة، فهي غير قابلة للتقييم أو الاستثمار، فقط يمكن تسعيرها وتداولها.

ـ نوريل روبيني

يرى أستاذ الاقتصاد بجامعة نيويورك أن «بيتكوين» فقاعة وسوق عملاق للمضاربة.

ويقول الاقتصادي الشهير ما هو أكثر من ذلك بشأن «بيتكوين»، إنها تستخدم من قبل المجرمين للتواري عن الأنظار، وأعتقد أن المزيد من البلدان ستقتفي أثر الصين في حظر بورصات تداولها.

جمعية مدينة صباح الأحمد التعاونية

SABAH AL-AHMAD

إعلان

تعلن جمعية مدينة صباح الأحمد التعاونية عن طرح مواقع للإستثمار من قبل السادة أصحاب الاختصاص بنظام المزايدة لأعلى دعم مادي مقدم للجمعية وذلك بناءً على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية رقم (٢٠١٧/٣٤٢٠٨) بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٩ وذلك للأنشطة التالية:

م	النشاط	الموقع	القيمة الاستثمارية	المساحة	الرقم الآلي
١	صرافة	مركز الضاحية الأولي قطاع (A) خارج السوق المركزي قطعة (٦)	٦٠٠ د.ك	٢٦,٢ م٢	٢٠٨٣٣٠٤٢
٢	مكتب سفريات	مركز الضاحية الأولي قطاع (A) خارج السوق المركزي قطعة (٦)	٨٠٠ د.ك	٢٦,٢ م٢	٢٠٨٣٣٠٧٧
٣	تأمين بالعمولة	مركز الضاحية الأولي قطاع (A) خارج السوق المركزي قطعة (٦)	٣٠٠ د.ك	٢٠,٧ م٢	٢٠٨٣٣١١٤

وفقا للشروط التالية :

١- أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول ويكون مزاولاً فعلياً للنشاط.
٢- توضع العطاءات في الصندوق مباشرة وبالمظروف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الاشارة إلى أي بيانات أخرى وفقاً للقرار الوزاري رقم (١٦ لسنة ٢٠١٦) الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
٣- تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
٤- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مادي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق.
٥- يلتزم مقدم الطلب بدفع مبلغ وقدره (٢٥٠ دينار) فقط مائتان وخمسون دينار كويتي حسب قرار وزارة الشئون الاجتماعية والعمل يتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الإيجارية المعتمدة على التعاقد.
٦- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره (٢٥٠ د.ك) فقط مائتان وخمسون دينار كويتي غير قابلة للرد اعتبارا من يوم (الأربعاء) الموافق ٢٠١٨/١/٣م وحتى نهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٨/١/٢٣ من الساعة (٨) صباحاً وحتى الساعة (٢:٣٠) ظهراً.
٧- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر إتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحولي - الدائري الرابع من الأحد إلى الخميس أوقات الدوام الرسمية للإتحاد من الساعة (٩) صباحاً وحتى الساعة (٣) عصراً.
٨- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند إبلاغه كتابياً خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الإجراءات اللازمة وتوقيع العقد وإلا يعتبر طلبه ملغي ويصبح مبلغ التأمين حقاً خالصاً للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
٩- تطبق أحكام القانون رقم (٢٤) لسنة (١٩٧٩) والمعدل بالقانون رقم (٢٠١٣/١١٨) في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية المنظمة لهذا الشأن.
١٠- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي لسنة ٢٠١١ ولن يعتمد بأي رخصة أخرى.

المستندات المطلوبة :

١	صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص	٥	شيك مصدق بقيمة (٢٥٠ د.ك) فقط مائتان وخمسون دينار كويتي
٢	صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح	٦	وصل كراسة الشروط
٣	كراسة الشروط معبئة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر	٧	أن يقدم طالب الاستثمار إقرار وتعهد بعدم وجود أي فرع مستثمر لنفس النشاط المطروح لدى الجمعية مستثمراً من قبله حالياً وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه.
٤	شيك مصدق بقيمة الدعم		

الـــزاد AZZAD

تعلن

شركة مجموعة الزاد التجارية ش.م.ك.م وشركة المحمود للتجارة العامة ش.ش.و

انتقال المقر الرئيسي للشركة من منطقة الري إلى منطقة جنوب الفروانية (ضجيج الطائرات) - قطعة 1 - مبنى رقم 48 - الدور الأول - مبنى شركة الفنادق الكويتية - مقابل مركز سلطان.

للاستفسار الاتصال على هاتف رقم: 22054450 - 22054488 - 22054489